

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات



التقرير السنوي الأول للهيئة الوطنية للاتصالات

www.intt.tn

توطئة

تتشرف الهيئة الوطنية للاتصالات بأن ترفع إلى مجلس النواب ووزارة تكنولوجيايات الإتصال والنقل تقريرها السنوي الأول، والذي يستعرض أهم الأنشطة التي قامت بها الهيئة منذ إحداثها، وخاصة منذ دخول قرار فتح سوق الإتصالات إلى المبادرة الخاصة مرحلة الممارسة الفعلية وإنصاب المشغل الثاني لشبكة الهاتف الرقمي الجوال "أوراسكوم" حيث لعبت الهيئة دورا هاما في مراقبة تطبيق شروط اللزمة المضمنة بكراس الشروط وفي تنظيم علاقته بالمشغل العمومي "إتصالات تونس" وتسهيل إدماجه في النسيج المؤسسي لقطاع الإتصالات.

بالإضافة إلى نشاط الهيئة في مجال تدعيم السياسة التنافسية والمساعدة على إنتصاب المشغلين الجدد، يستعرض هذا التقرير بقية جوانب نشاط الهيئة في مجال التصرف في المخطط الوطني للترقيم والعنونة وكذلك ما قامت به في مجالي تطوير الإطار التشريعي، والتكوين وإكتساب الخبرة. كما يستعرض هذا التقرير بالخصوص نتائج الدراسة الشاملة التي قامت بها الهيئة في مجال مراقبة جودة خدمات الهاتف الجوال. وهي المرة الأولى التي يتم فيها ببلادنا إنجاز مثل هذه الدراسات من قبل هيكل محايد تتوفر فيه الإستقلالية، ويتمتع بمشمولات واسعة في مراقبة مدى تطابق الخدمات التي يسديها المشغلون مع ما هو منصوص عليه بكراس الشروط، ومع المعايير المتعارف عليها دوليا.

وقد تميزت الفترة المنقضية بإستكمال الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لعمل الهيئة. وهو إطار ملائم يوفر للهيئة آليات العمل المناسبة، ويساعدها على القيام بمهامها في أفضل الظروف وعلى تثبيت موقعها ضمن المشهد الإتصالي الجديد.

وتسجل الهيئة بإرتياح عميق عزم الدولة بحرص من سيادة رئيس الجمهورية على تعزيز إستقلالية الهيئة، تماشيا مع طبيعة نشاطها بوصفها هيكلًا محايدًا يتمتع بصلاحيات قضائية ويمثل المرجع بالنسبة لمشغلي الشبكات في فض النزاعات والحيلولة دون الإخلال بمبدأ المنافسة النزيهة وإقامة المساواة بينهم، بعيدا عن أي شكل من أشكال التمييز والإقصاء. ويندرج إحداث الهيئة الوطنية للاتصالات في صميم الإصلاحات التي أدخلتها الدولة على قطاع الإتصالات قصد خلق مناخ ملائم للإستثمار وتهيئة المحيط التشريعي لإستقطاب مشغلين جدد، وذلك عبر توفير الضمانات الكافية للمستثمرين من خلال وضع أسس التعامل معهم على قاعدة المساواة والشفافية. وتعتبر الهيئة أحد أهم هذه الضمانات.

كما تنوّه الهيئة بالتجاوب الذي وجدته لدى وزارة تكنولوجيايات الإتصال والنقل، والدعم الذي حظيت به من قبلها والمتمثل بالخصوص في توفير آليات العمل الضرورية خاصة خلال المرحلة الانتقالية قبل أن تكتسب الهيئة الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهو ما ساعدها على تخطي الصعوبات التي عادة ما تعترض الهياكل الناشئة.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
كمال العيادي

مقدمة :

لقد شهد قطاع المعلومات والاتصالات تحولات هامة خلال العشرية المنقضية نتيجة التطور التكنولوجي السريع والذي أدى بمجمل بلدان العالم إلى إعادة هيكلة قطاع الاتصالات من خلال تفكيك الاحتكار وفتحه على المنافسة وتشجيع الاستثمار الخاص، من أجل إستق طاب مزيد من المستثمرين، وتعميم خدمات الاتصالات على قاعدة واسعة من المنتفعين بأسعار مقبولة.

ومسيرة لهاته التطورات قامت الدولة التونسية بإدخال العديد من الإصلاحات على هذا القطاع ، ورسمت أهدافا طموحة لتطوير نسق نموه، وتدعيم نسبة مساهمته في الناتج القومي الخام وتعزيز قابليته لتوفير مواطن الشغل، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال من أجل تطوير القدرة التنافسية لبقية القطاعات الاقتصادية.

وتهدف هذه الإصلاحات في جوهرها إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار وتهيئة المحيط التشريعي لإستق طاب مشغلين جدد وذلك عبر توفير الضمانات الكافية للمستثمرين، من خلال وضع أسس التعامل معهم على قاعدة المساواة والشفافية.

ويأتي إحداث الهيئة الوطنية للاتصالات في سياق هذه الإصلاحات التي كرسست بموجب مجلة الاتصالات الصادرة في مطلع سنة 2001 والتي ضببت الإطار التشريعي العام للقطاع وأقرت جملة من المبادئ نذكر منها "مبدأ الفصل بين التنظيم والتشغيل" (Séparation entre exploitation et régulation) وإعادة ترتيب الأدوار بين المتدخلين في القطاع قصد ضمان حياد الإدارة، وإضفاء مزيد من الشفافية على تدخلاتها.

ففي الوقت الذي تواصل فيه وزارة تكنولوجيايات الاتصال والنقل الإضطلاع بمهام وضع السياسات والإشراف على حسن سير القطاع، عهدت إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بوصفها هيئة مختصة تتمتع بالاستقلالية، مهمة تعديل وتنظيم الشؤون الاقتصادية المتعلقة بـ (Régulation du marché des télécommunications) والسهر على إحترام التراتيب القانونية من قبل المتدخلين، وتنظيم علاقة المشغلين ببعضهم البعض على قاعدة المساواة وعدم التمييز. وتعتبر الهيئة الوطنية للاتصالات بوصفها هيكلًا محايدًا يتمتع بصلاحيات قضائية المرجع بالنسبة للمشغلين في فض النزاعات والحيلولة دون الإخلال بمبدأ المنافسة النزيهة. حيث خص المشرع الهيئة بصلاحيات واسعة في مجال فض النزاعات وإصدار الأحكام في الغرض والتي لها صبغة إلزامية للأطراف المتنازعة ويمكن الطعن فيها بالإستئناف أمام محكمة الإستئناف بتونس. كما تسهر الهيئة على مراقبة إحترام الإلتزامات الناتجة عن الأحكام التشريعية والترتيبية في مجال الاتصالات.

بالإضافة إلى المهام التداركية تتمتع الهيئة بمهام إدارية مثل التصرف في المخطط الوطني للترقيم والعنونة، ومهام إستشارية نذكر منها بالخصوص تلك المتصلة بتسجير خدمات الإتصالات.

وقد حرصت الدولة على توفير مقومات الإستقلالية للهيئة وذلك من أجل إضفاء النجاعة على تدخلاتها وتعزيز ثقة المستثمرين فيها. وقد تجلّى ذلك بالخصوص من خلال إصدار القانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 المنقح والمتمم لمجلة الإتصالات، والذي أصبحت الهيئة تتمتع بموجبه بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهو ما من شأنه أن يعزز موقعها ضمن النسيج المؤسساتي ويدعم إستقلاليته. وتتأتى موارد الهيئة المالية من إستخلاص معاليم الترقيم والعنونة التي يدفعها المشغلون.

كما تجلّت إرادة الدولة لتعزيز إستقلالية الهيئة من جديد في إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي. حيث استثنى هذا الأمر الهيئة من إجراءات التصرف الإداري والمالي المعمول بها بالنسبة للمنشآت والمؤسسات العمومية، ومتمتعها بإجراءات خاصة تتّصف بالمرونة. ويمكن الجزم بأن الإطار التشريعي الذي ينظم نشاط الهيئة يعد في مجمله إستحداثاً قانونياً يكرس إرادة المشرع في ضمان إستقلالية الهيئة ويؤسس لبروز جيل جديد من الهيئات الإدارية المستقلة.

I/ تركيبة الهيئة . . . :

تتركب الهيئة الوطنية للإتصالات من رئيس ونائب رئيس مستشار لدى محكمة التعقيب وعضو مستشار بدائرة المحاسبات، وأربعة أعضاء يتم إختيارهم من الشخصيات ذات الكفاءة في الميدان التقني أو الإقتصادي أو القانوني ذات العلاقة بالإتصالات. ويتم تعيين رئيس وأعضاء الهيئة بأمر.

II/ نشاط الهيئة الوطنية للإتصالات في مجال تدعيم السياسة التنافسية والمساعدة على

إنتصاب المشغلين الجدد :

طالما وأن إحداث الهيئة الوطنية للإتصالات أملت ضرورة تفتح القطاع على المنافسة، وتفكيك إحتكار السوق من قبل القطاع العمومي، فلقد كان للهيئة دور محوري في إنتصاب المشغل الثاني "أوراسكوم" وفي تنظيم العلاقة بينه وبين المشغل العمومي "إتصالات تونس".

فقد سعت الهيئة إلى إنجاح عملية إنتصاب المشغل الثاني من خلال دراسة عرض الربط البيني وتسهيل عملية التفاوض بينه وبين المشغل العمومي بخصوص تكلفة الربط البيني التي يدفعها المشغلين لبعضهم البعض سواء مقابل إيصال المكالمات (Terminaison d'appel) أو مقابل إستعمال البنية التحتية التابعة للمشغل العمومي من قبل المشغل الثاني لتمرير الحركة الهاتفية.

ويمكن تعريف الربط البيني على أساس الربط بين شبكتين عموميتين للإتصالات أو أكثر قصد السماح لكافة المستعملين بالإتصال فيما بينهم بكل حرية وبصرف النظر عن الشبكات الموصولون بها.

وتعد مسألة الربط البيني على غاية من الأهمية بحكم ما تثيره من إشكاليات إقتصادية وفنية، وما تفرزه من تباين في التوجهات والمواقف بين المشغلين الذين يسعون إلى ضمان مصالحهم من خلال ضبط أسعار وشروط الربط البيني كل منهم بما يخدم مصلحة مؤسسته.

وإعتبارا لما تقدم فقد خص المشرع الهيئة الوطنية للإتصالات بمشمولات واسعة وحصرية (exclusive) في تنظيم الربط البيني على أساس المساواة وعدم التمييز بين المشغلين وضمان حق جميع الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة وفي نطاق مشمولاتها بدراسة تعريفات الخدمات المقدمة من طرف المشغل الثاني والتثبت في مدى مطابقتها للمبادئ المضمنة بكراس الشروط وصادقت على نموذج عقد الخدمة المبرم بين "أوراسكوم" وحرثائه بعد إدخال تعديلات هامة لضمان حقوق المستهلك، بالإضافة إلى ما قامت به في مجال دراسة العقود والإتفاقيات المبرمة بين شركة أوراسكوم وبعض المشغلي . ن الأج . اند . ب خاصة في مجال التجوال الدول . ي (Roaming) .

III/ نشاط الهيئة في مجال مراقبة جودة خدمات الهاتف الجوال :

لقد شكل إنطلاق المشغل الثاني (أوراسكوم) في تسويق خدماته منعرجا حاسما في السوق التونسية للإتصالات، وبداية فعلية لبروز المنافسة وزوال الإحتكار. ومن المتأكد وأن هذه المرحلة الجديدة لها مزايا متعددة سواء على مستوى نمو القطاع أو على مستوى تنويع الخدمات وتحسين الجودة وتقليص الأسعار.

وبقدر ما تكتنفه هذه المرحلة من إيجابيات فهي تقتضي في نفس الوقت مزيدا من اليقظة للتثبت من أن النتائج المسجلة تتطابق مع الأهداف المرسومة عبر تدعيم آليات المراقبة لإجتباب الظواهر السلبية التي قد تفرزها هذه المرحلة والتي يمكن أن تضر بمصلحة المستهلك وبنمو القطاع معا.

وفي هذا المجال، فإن الهيئة تتمتع بدور رئيسي، حيث عهدت إليها مهمة مراقبة إحترام الإلتزامات الناتجة عن الأحكام الترتيبية والتشريعية. وقد سعت الهيئة منذ إحداثها إلى إكتساب الخبرة لأداء مهامها.

وفي هذا الصدد وتكريسا لدورها في مجال المراقبة، قامت الهيئة بإنجاز دراسة شاملة للتدقيق في جودة خدمات الهاتف الحوال بالنسبة لكل من شبكتي "أوراسكوم" و "إتصالات تونس"، وذلك للتأكد من مدى تطابق نوعية هذه الخدمات مع مقاييس الجودة المضمنة بكراس الشروط ومع المعايير المتعارف عليها دوليا.

III/1- المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة

وعملا بمبدأ عدم التمييز بين المشغلين فقد حرصت الهيئة على إحاطة الدراسة بكل ضمانات الحياد حيث تم أخذ القياسات واختيار العينة التي يتم على أسسها تقويم الجودة في نفس الظروف، وبنفس الأماكن وباستعمال نفس الأجهزة.

وقد شملت الدراسة :

◆ خدمة النداءات الصوتية (Voix)

◆ خدمة الإرساليات القصيرة (SMS)

◆ تغطية الشبكات.

وإقتصرت الدراسة في مرحلة أولى على تونس الكبرى في إنتظار تعميمها على بقية ولايات الجمهورية خلال السنوات المقبلة. وقد وقع إعتداد طريقتين إثنين، تعتمد الأولى على قياس جملة من المؤشرات الفنية عن طريق إرسال نداءات فعلية وإجراء مكالمات هاتفية حقيقية من طرف المحققين في حين تعتمد الطريقة الثانية على التقويم الشخصي لجودة المكالمات كما يتلقاها المحقق ويتم في هذه الحالة ترتيب الجودة حسب أربعة مستويات:

- ← المكالمات ذات النوعية السمعية الجيدة.
- ← المكالمات ذات النوعية السمعية المقبولة.
- ← المكالمات ذات النوعية السمعية الرديئة.
- ← المكالمات ذات النوعية السمعية المنعدمة.

وبالنسبة للطريقة الأولى فإنه يتم قياس المؤشرات التالية:

نسبة الإنسداد (Taux de blocage) وهي النسبة المئوية من المكالمات التي يتعذر تمريرها منذ المحاولة الأولى.

نسبة الإنقطاع (Taux de coupure) وهي النسبة المئوية من المكالمات التي يتم تمريرها وتقطع أثناء المكالمات أو تتدنى جودتها إلى حد يصبح معه التخاطب مستحيلا. وقد حددت المدة الزمنية الدنيا لقياس هذا المؤشر بدقيقتين.

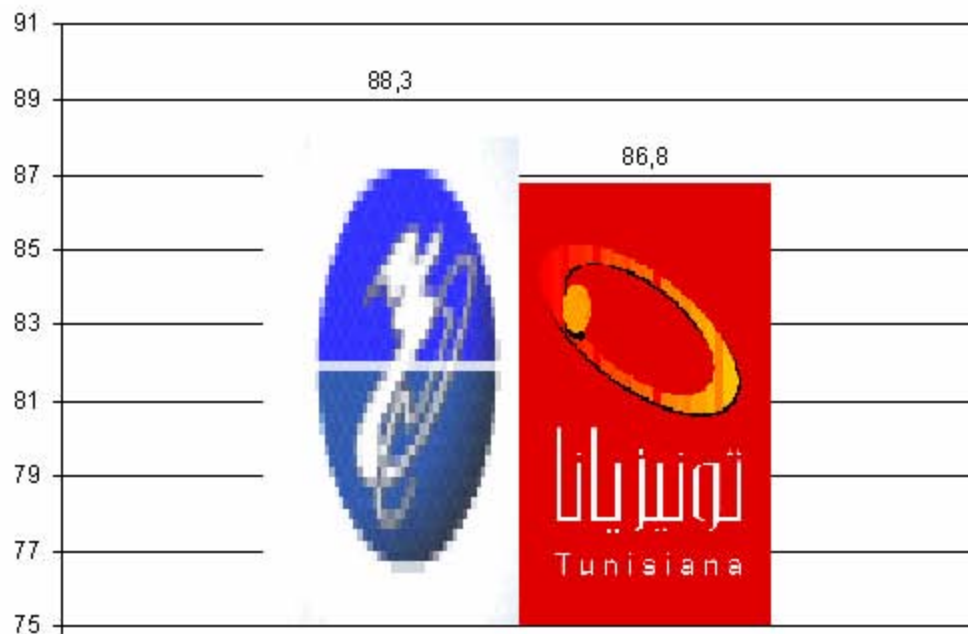
وبالتالي وبالإعتماد على المؤشرين السابقين يمكن تحديد نسبة المكالمات الناجحة، وهي نسبة المكالمات التي يتم تمريرها منذ المحاولة الأولى وتستمر دون إنقطاع، أو تدني لجودتها لمدة دقيقتين كاملتين على الأقل.

ويتم قياس مدى تغطية الشبكات للمساحات الجغرافية المغطاة من خلال قياسات ميدانية تتمثل في تحديد قوة الإشعاع الكهرومغناطيسي لمحطات الإرسال.

III/2 - ت. د. ج. أ. دراسة :

يتضح من خلال تحليل المعطيات التي أفرزتها الدراسة أن جودة خدمات الهاتف الجوال وإن كانت في مجملها مرضية فهي تعتبر دون الحد المضبوط بكراس الشروط.

من جهة أخرى يتضح من خلال النتائج أن جودة الخدمات تعد متقاربة نسبيا بالنسبة لشبكتي 'أوراسكوم' و 'إتصالات تونس' على حد سواء باستثناء بعض المناطق التي تم رصد إختلال الشبكة بها نذكر منها على سبيل المثال منطقة المروج بالنسبة لشبكة 'أوراسكوم'. وقد بينت الدراسة أن نسبة نجاح المكالمات لا تتعدى 88,3% بالنسبة 'إتصالات تونس' و 86,8% 'أوراسكوم' وهي نسبة تقع دون ما هو منصوص عليه بكراس الشروط (96%).



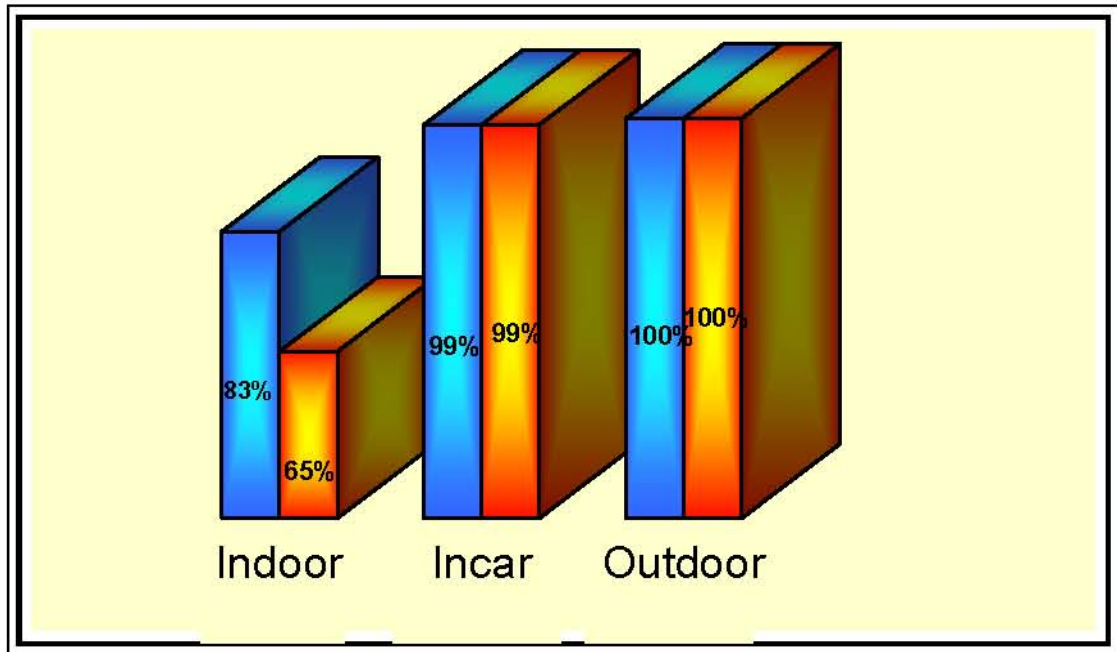
نسبة المكالمات الناجحة والتي تستمر دقيقتين على الأقل دون إنقطاع أو تدني لجودتها:

لقياس المعدل العام لنسبة التغطية بتونس الكبرى إعتمدت الهيئة على ثلاث مستويات :
داخل البناية (couverture indoor) وخارج البناية (outdoor) وداخل السيارة (incar)

وقد شملت القياسات عشرة مناطق ذات كثافة سكانية، وحركة إقتصادية هامة. ويتضح من ذلك وأن كل من شبكتي "إتصالات تونس" و"أوراسكوم" لا توفر النسبة المطلوبة للتغطية حيث لا تتجاوز تغطية الشبكة داخل البناية نسبة 83% بالنسبة "لإتصالات تونس" و 65% بالنسبة "لأوراسكوم". وفي المقابل يبدو أن نفس الجدول حول نسبة التغطية خارج البناية (Couverture outdoor) والتي تصل إلى 100% بالنسبة للشبكتين.

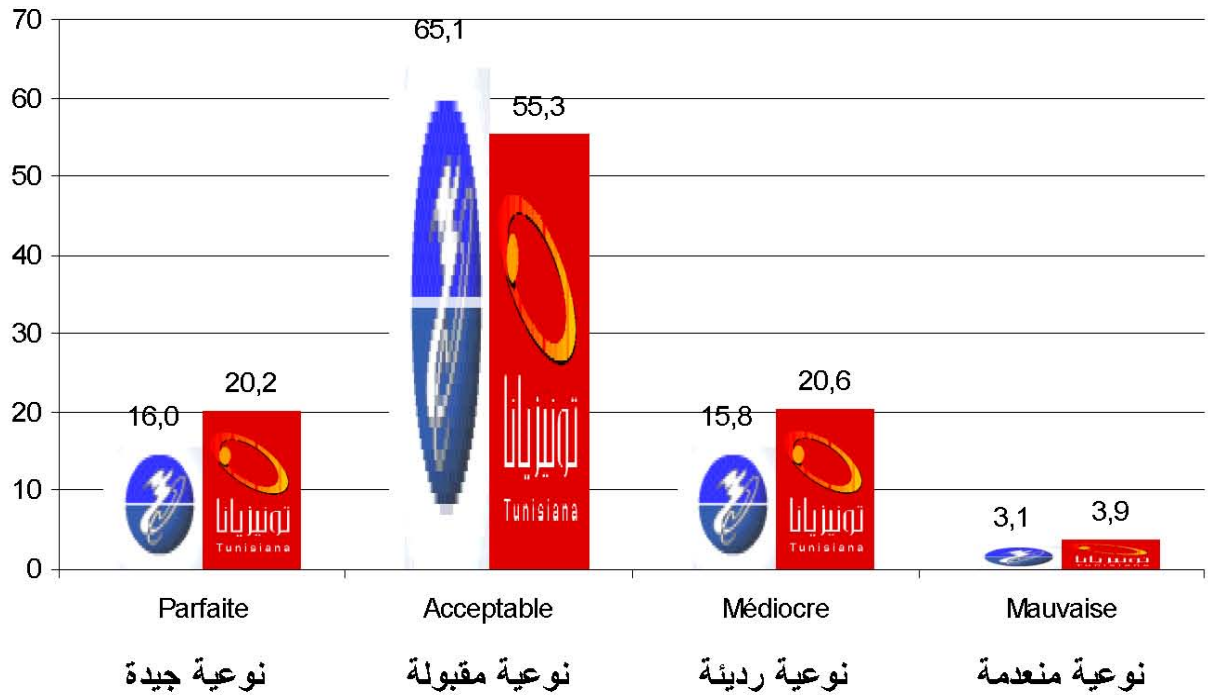
وتؤثر هذه الفوارق في التغطية على جودة المكالمات الهاتفية عندما يكون المستعمل متواجدا في داخل بناية.

نسبة التغطية بمنطقة تونس الكبرى

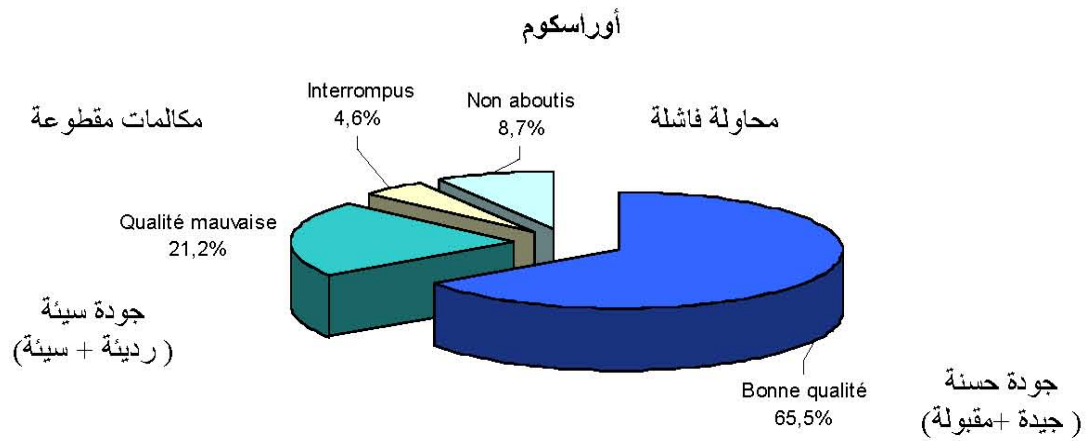


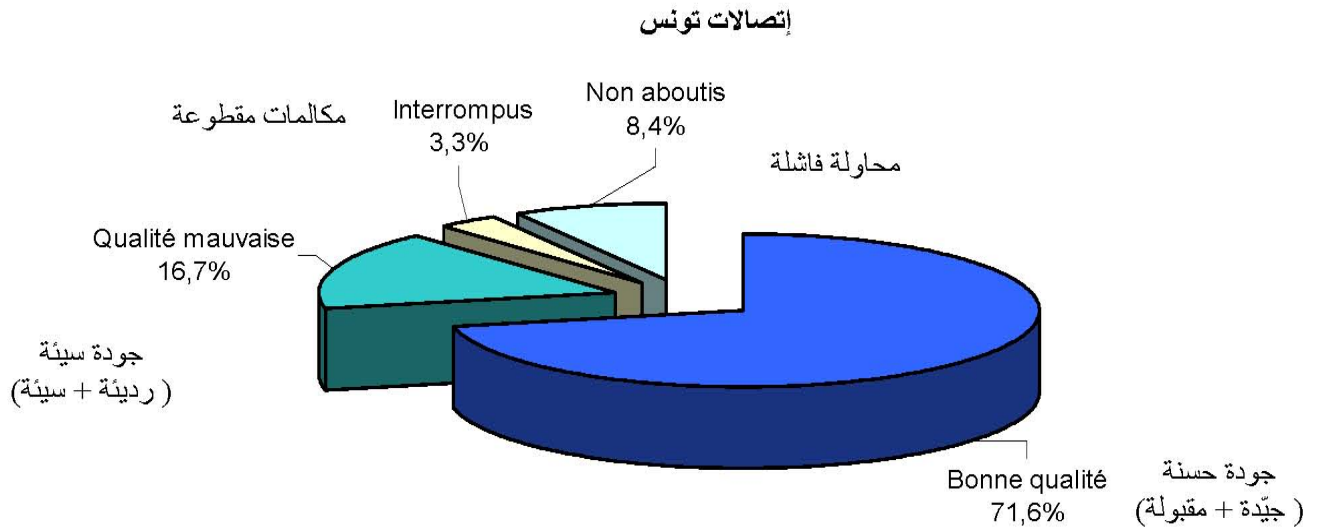
الجودة السمعية للمكالمات :

يبين الجدول الموالي النتائج التي أفضت إليها الدراسة في مجال تقويم الجودة السمعية للمكالمات الهاتفية. ويتضح من خلال الأرقام المبينة وأن نسبة المكالمات ذات الجودة المقبولة والجيدة لا تتعدى 75,5% بالنسبة "لأوراسكوم" و 81,1% بالنسبة "لإتصالات تونس". في حين كانت نسبة المكالمات دون المستوى المطلوب أو الرديئة 18,9% بالنسبة "لإتصالات تونس" و 24,5% بالنسبة "لأوراسكوم".



الجودة السمعية للمكالمات الذاجحة

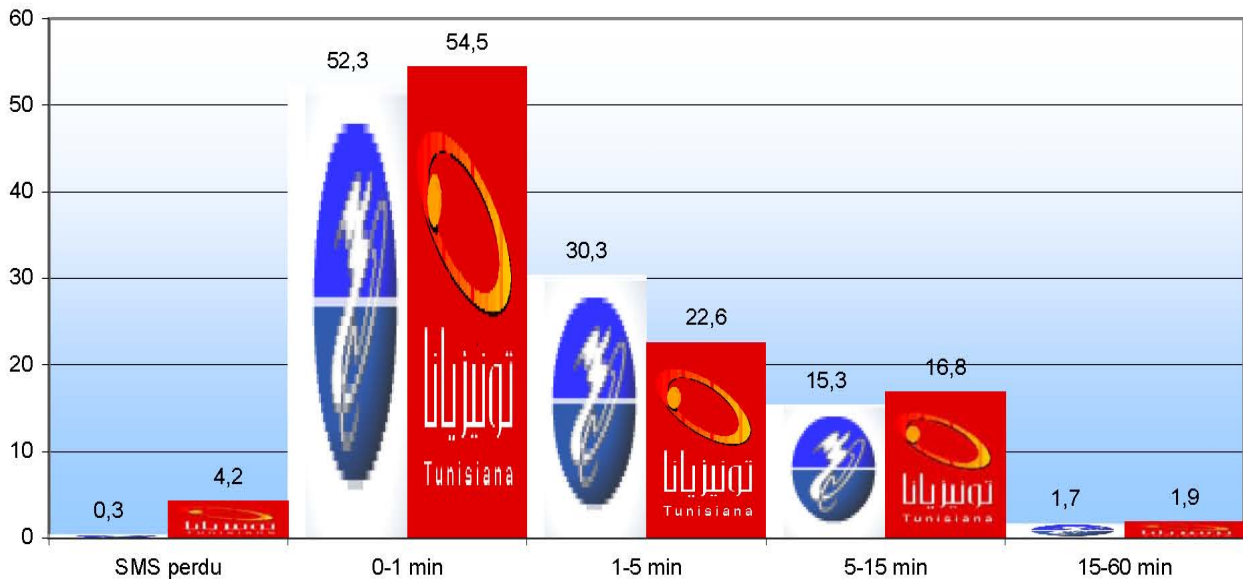




الجودة السمعية ونسبة إسناد المكالمات وإنقطاعها

جودة خدم . ات الإرساءات القصيرة (SMS)

تم تقويم جودة خدمات الإرساليات القصيرة على أساس المدة الزمنية الفاصلة بين إرسال الإرساليات وتلقيها من طرف المرسل إليه، مع التثبت وأن الإرسالية وصلت سليمة ولا تحتوي على أخطاء. ويبين الجدول الموالي نسب الإرساليات موزعة حسب المدة الزمنية لبلوغ صاحبها.



الإرساليات الضائعة

1-0 دقيقة

5-1 دقائق

15-5 دقيقة

60-15 دقيقة

التعليق . ق :

من خلال قراءة أولى يستشف من النتائج التي أفضت إليها الدراسة أن جودة خدمات الهاتف الجوال بصورة عامة، وبالنسبة لكلا المشغلين على حد سواء، لا تستجيب كلياً إلى الشروط المضمنة بكراس الشروط أو إلى المعايير المتعارف عليها دولياً. غير أن هذه الوضعية لا تدعو إلى القلق، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وأن المنافسة لا تزال في مرحلتها الأولى، وأن المشغل الثاني لا يزال في طور الإنطلاق، وأن إهتمام المشغلين لا يزال مركزاً باتجاه تلبية الطلبات المتزايدة على الهاتف الجوال، وأن الجودة هي مسألة حتمية في مرحلة لاحقة. وإعتقاداً على هذا المقياس فإن جودة الخدمات تعد مقبولة في مجملها. وستعمل الهيئة على تبليغ النقائص التي تم رصدها إلى المشغلين وحثهما على تحسين الخدمات وعلى إكتساب عقلية الجودة وإرضاء الحريف. كما تعمل الهيئة على توطيد علاقتها بالمشغلين على خلفية التكامل والتعاون من أجل مصلحة المستهلكين.

VI/ نشاط الهيئة في مجال التصرف في المخطط الوطني للترقيم والعنونة :

يعتبر التصرف في المخططات الوطنية للترقيم والعنونة من أوكد المهام التي أوكلت إلى الهيئة. وتكمن أهمية الترقيم والعنونة بإعتبارها موارد نادرة لا بد من ترشيد إستعمالها، وإسنادها إلى المشغلين حسب حاجياتهم لتطوير شبكاتهم بصفة عقلانية وعادلة ودون تمييز.

يحدد المخطط الوطني للترقيم هيكلية مجموعة الأرقام التي تمكن من تعريف النقاط النهائية للشبكات والخدمات الهاتفية وتوجيه النداءات والنفاذ إلى الموارد الداخلية للشبكات.

وفي المقابل يحدد المخطط الوطني للعنونة هيكلية أسماء المجالات التي تمكن من النفاذ إلى خدمات الأنترنت . وقد بدأ العمل بالمخطط الوطني الجديد للترقيم والعنونة في شهر أوت 2001 ، وقد ضبط طول الأرقام بثمانية أعداد عوضاً عن ستة أعداد.

وعلى هذا الأساس، قامت الهيئة في مرحلة أولى بتسوية وضعية الموارد التي كانت تستعملها "إتصالات تونس" قبل إعتقاد المخطط الجديد، كما وضعت الأسس المنهجية للتعامل مع المشغلين في إستغلال هذه الموارد ثم قامت على عدة مراحل بإسناد كل من "إتصالات تونس" و "أوراسكوم" الموارد التي هي في حاجة إليها وتواصل الهيئة مراقبة إستعمال الموارد على أساس الإجراءات والتراتب المصبوبة للغرض.

وفيما يتعلق بالعنونة، قامت الهيئة بوضع شروط وإجراءات منح أسماء المجالات الخاصة والتي كانت في ما مضى وقبل إحداث الهيئة من مشمولات الوكالة التونسية للإنترنت. وفي هذا الصدد قررت الهيئة حصر الأطراف التي يمكن تمتيعها بإسم مجال خاص مباشرة بعد المجال الوطني (TN)، في الذوات المعنوية ذات البعد الوطني قصد ترشيد إستعمال هذه الموارد. وقد أصدرت الهيئة 10 قرارات في مجال التصرف في المخطط الوطني للترقيم والعنونة.

V/ نشاط الهيئة في مجال التكوين وإكتساب الخبرة :

تعتبر مسألة إكتساب الخبرة والمقدرة على إستيعاب تقنيات التعديل والتنظيم من أوكد الشروط التي لا بد أن تتوفر لدى الهيئات الناشطة في هذا المجال. ونظرا لتنشعب الجوانب المتصلة بعملية التعديل، وحدثة هذا الإختصاص، وندرة الكفاءات في هذا المجال فقد سعت الهيئة منذ إحداثها إلى بناء قدراتها الذاتية، من خلال تكوين مواردها البشرية بالإستئناس بتجارب الهيئات الشبيهة بالبلدان التي تتمتع بتجربة متقدمة في هذا المجال آخذة بعين الإعتبار خصوصيات الواقع التونسي.

وقد نظمت الهيئة في مرحلة أولى العديد من اللقاءات بالأطراف المتداخلة في القطاع من أجل الإلمام بالجوانب التقنية والإقتصادية والتشريعية المتصلة بقطاع الإتصالات. وفي مرحلة ثانية نظمت الهيئة جملة من ورشات العمل المتخصصة بالإشتراك مع الهيئات الشبيهة بالبلدان الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية العاملة في هذا الحقل. كما شارك أعضاء الهيئة ضمن ندوات وورشات نظمت بالخارج وقد تمكنت الهيئة بفضل ذلك من ربط علاقات شراكة وتعاون مع عديد الهيئات والمنظمات وإنخرطت في الشبكات القائمة في هذا المجال ضمن الفضاءات العربية، الإفريقية، والمتوسطة. كما أن الهيئة مقرة العزم على مواصلة دعم مواردها البشرية عن طريق إنتداب الكفاءات وعن طريق التكوين المستمر، ومن خلال تطوير التعاون مع الجامعة التونسية لتطوير هذا الإختصاص، وهو ما من شأنه أن يساعدها على إكتساب الخبرة اللازمة لأداء وظيفتها في مجال المراقبة.

IV/ نشاط الهيئة في مجال تطوير الإطار التشريعي وتوفير آليات العمل:

ساهمت الهيئة في وضع جملة من النصوص القانونية والترتيبية نذكر منها بالخصوص القانون المتمم لمجلة الاتصالات والذي أسندت بموجبه الهيئة الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكذلك الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة. وقد تطلب هذا الأخير جهدا من البحث والتفكير، والاستئناس بتجارب البلدان الأخرى بإعتباره إستحداثا قانونيا يختلف عن المعهود. وقد تم التوفيق إلى صيغة قانونية خصوصية تتماشى والطبيعة القانونية للهيئة.

IIIV/ الآفاق المستقبلية :

لقد دأبت جلّ بلدان العالم خلال العشرية الأخيرة على إحداث هيئات مختصة لتنظيم وتعديل قطاع الاتصالات. ويندرج إحداث مثل هذه الهيئات في صميم الإصلاحات المتعددة التي أدخلت على قطاع الاتصالات من خلال إعادة هيكلته وتحريره تدريجيا وتفكيك الاحتكار وفتحه على المبادرة الخاصة والتشجيع على المنافسة.

وتتمتع مثل هذه الهيئات بدور محوري ضمن المشهد الاتصالي الجديد، حيث تعتبر من وجهة نظر المستثمرين المرجع بالنسبة إليهم لضمان الحفاظ على مصالحهم، وتطوير مواقعهم في السوق الاتصالية، بعيدا عن أشكال الإقصاء والتمييز. ولما كان دور هذه الهيئات أساسيا في تحقيق المساواة وعدم التمييز بين مشغلي الشبكات، فإن الإستقلالية هي المؤشر الرئيسي التي يتم على أساسها تقييم جدوى تدخلات هذه الهيئات.

ولقد تم إحداث الهيئة الوطنية للاتصالات بناء على هذه المرجعية، حيث أحاطتها الدولة التونسية بكافة ضمانات الإستقلالية والنزاهة. وقد عملت الهيئة منذ إحداثها على القيام بالمهام المنوطة بعهدتها، وضبطت لذلك برنامجا طموحا لتطوير نشاطها من أجل المساهمة من موقعها في تعزيز قابلية السوق الاتصالية التونسية على إستقطاب المستثمرين ودعم ثقتهم في هذا القطاع وذلك تماشيا مع الأهداف الطموحة التي رسمتها الدولة والتي تجلت بالخصوص في ضبط روزنامة لتفتح القطاع على الإستثمار الخارجي من خلال بيع لزمات جديدة في الهاتف القار، وتراسل المعطيات إلى إلخ.

ويتمثل برنامج نشاط الهيئة للسنتين المقبلتين في إنجاز العديد من الدراسات في مجال الربط البيني، والتعريفات، وتركيز بنك معلومات تعتمد عليه في إصدار قراراتها وفي تحديد التوجهات المستقبلية لسوق الاتصالات بتونس كما ستواصل الهيئة إنجاز التحقيقات والتدقيق في جودة خدمات الاتصالات لمراقبة مدى إحترام مشغلي الشبكات لتعهداتهم.

وتمكنت الهيئة بفضل دعم الدولة، من تحقيق جملة من المكاسب تتمثل بالأساس في ضبط الإطار المناسب لعملها. غير أن الدور الذي هي مدعوة إلى القيام به يقتضي مزيد النظر في تطوير مشمولاتها تماشياً مع ما هو متعارف عليه دولياً، من أجل تعزيز دورها وتثبيت موقعها في المشهد الاتصالي لكي تقوم بمهامها على أفضل وجه. كما تم حصر 4 مجالات يمكن من خلالها توسيع دور الهيئة.

التظلم - م ل - لدى الهيئة، والتعهد التلقائي :

لقد حصر المشرع التظلم لدى الهيئة في المسائل المتعلقة بالربط البيني والنفاذ إلى الشبكات كما خص الأطراف التي يحقق لها التظلم لديها في مشغلي الشبكات والوزير المكلف بالاتصالات. في حين لم يمكن المشرع الهيئة من التعهد التلقائي بالقضايا التي لها مساس بالمنافسة.

وبناء على ذلك فإنه من المفيد توسيع مجال الإحتكام للهيئة ليشمل عدة جوانب أخرى، مع تمكينها من التعهد تلقائياً بكل مسألة ترى فيها مساس بمصلحة المستعملين أو المتدخلين في القطاع.

دور الهيئة في تحقيق الخدمة الشاملة:

لقد سكت المشرع عن تحديد دور الهيئة في هذا المجال وبحكم موقعها في القطاع، وما تتمتع به من حياد فإن الهيئة يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تطوير الخدمة الشاملة، من خلال تحديد كلفتها ووسائل تمويلها، وضبط المقاييس لتحديد المنتفعين بها وتطوير الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من أجل تحديد أدوار مختلف الأطراف في إسداء الخدمة الشاملة.

مساهمة الهيئة - لة في إسناد اللزمات والتراخيص:

طالما وأن الهيئة تعمل على مراقبة إحترام الإلتزامات الناتجة عن الأحكام التشريعية فإنه من الطبيعي أن تسهر على تنفيذ بنود اللزمة وكراس الشروط، وإن كان الخيار التونسي هو الإبقاء على إختصاص وزارة تكنولوجيايات الإتصال والنقل في إسناد التراخيص فإنه من الضروري تشريك الهيئة بصفة آلية في كل المراحل التي تمر بها عملية إسناد اللزمة.